

أهمية قيود الاستدانة كمحددات لسلوك إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

Importance of leveraged restrictions as determinants of the earnings management behavior's in the Algerian economic institutions

فؤاد صديقي^{1*}، يوسف خروبي²

¹ جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، foudseddiki@gmail.com

² بجامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، elkods.youcef@gmail.com

تاريخ النشر : 2021/07/30؛

تاريخ القبول : 2021/06/24؛

تاريخ الاستلام: 2021/04/24؛

ملخص: لقد تعاظم مستوى تباين المعلومات المالية، مما ابرز أهمية دور المحاسبة الأساسي في توفير تلك المعلومات التي تسمح بعرض الصورة الصادقة عن المؤسسة، حيث تستخدم هيئات الأسواق المالية آلية المعايير المحاسبية للحد من سلوك إدارة الأرباح، تهدف هذه الدراسة إلى اختبار محددات سلوك إدارة الأرباح (قيود الاستدانة) في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث شملت عينة الدراسة 70 مؤسسة خلال فترة 2010-2018.

تؤكد نتائج الدراسة على ممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لسلوك إدارة الأرباح، وكذا عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لقيود الاستدانة لدى المؤسسات على سلوك إدارة الأرباح.

الكلمات المفتاحية: سلسلة الأرباح، حماية المستثمرين، قيود استدانة، إدارة الأرباح.

تصنيف JEL: M41.G12؛

Abstract: The financial data discrepancy level is highly increased, the fact which highlight the important role of accounting in providing the information that allow to show the true image of the institution by which financial market organizations, are using accounting standards mechanism to limit this earnings management's behavior. This study aims at examining the earnings management's behavior) leveraged restrictions (in the Algerian economic institutions. The study sample included 70 institution during the period of 2010-2018.

The results of the study confirm the practice of the Algerian economic institutions to earnings management behavior, as well as an absence of statistically significant impact on the leveraged restrictions imposed on the earnings management's behavior in the institutions .

Keywords: Series of earnings, Investors' protection leveraged restrictions, earnings management

Jel Classification Codes : M41 G12

تساهم نظرية الوكالة في تفسير علاقة المساهمين بالمديرين، حيث يستخدم المساهمين المعلومة المحاسبية والمالية في معرفة وضعية مؤسستهم المالية وكذا التأكد من جودة الأرباح المحققة، في المقابل نجد النظريات المالية التي تشرح طبيعة علاقات الاقتراض بين المؤسسات والمقرضين، حيث تستخدم مؤشرات الهيكل المالي في التأكد من سلامة الائتمان المالي في القرض الممنوح، هذا ما يوفر للمديرين دفعا من اجل التأثير على محتوى المعلومات المالية بما يسمح بإظهار تلك السلامة في ائتمان القرض، مما يرفع من درجة الضرورة لعملية التلاعب بالأرباح في المؤسسات، كما نجد أيضا بعض المؤسسات الكبرى التي تتلاعب بنتائجها المحاسبية، حيث تسعى إلى تحسين وضعيتها أثناء طلب القرض، مما يسمح لها بالتفاوض أكثر نحو قبول العملية، هذا ما يفسر تأثير التركيبة المالية ايجابيا على ممارسات سلوك إدارة الأرباح، كما نجد فرضيات النظرية ايجابية التي تختبر أهمية دافع تقليل تكاليف الاقتراض في سعي المديرين نحو إدارة أرباحهم، حيث يكون التأثير ايجابيا لنسبة الاستدانة على تحديد الخيارات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية، وتؤيد هذه النتيجة فرضية النظرية ايجابية في المحاسبة، من خلال ما سبق تبرز إشكالية أساسية هي : ما مدى أهمية استخدام مؤشرات الهيكل المالي في التنبؤ (معنوية الارتباط الإحصائي). بمستويات المستحقات الاختيارية كمؤشر لسلوك إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟ تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة الإحصائية لدوافع سلوك إدارة الأرباح (مؤشرات الهيكل المالي) في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث شملت عينة الدراسة 70 مؤسسة خلال فترة 2010-2018، وتكمن أهمية الدراسة في تحديد مستوى الارتباط التجريبي بين دفع تخفيف ظروف الاقتراض عن طريق ممارسة المديرين لسلوك إدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية والمعنية بتطبيق النظام المحاسبي المالي، أين تستهدف الدراسة الدوافع الخاصة بمؤشرات الهيكل المالي حيث تتأثر مستويات إدارة الأرباح بها، من خلال دفع المديرين إلى محاولة التلاعب بالأرباح (المستحقات الاختيارية) عند ظهور مؤشرات على فشل عمليات الاقتراض وارتفاع معدلات الهيكل المالي.

المحور الأول: دراسات سابقة و محددات سلوك إدارة الأرباح

أولاً: دراسات سابقة:

1- دراسة (Toufik، 1995):

تهدف هذه الدراسة إلى إنجاز بحث تجريبي لاختبار النظرية ايجابية في المحاسبة لسياق الفرنسي مقارنة مع السياق الأمريكي، من خلال دراسة و تفسير دوافع سلوك تحديد الخيارات المحاسبية عند صياغة إستراتيجية السياسات المحاسبية.

حول الباحث الإجابة على إشكالية الدراسة من خلال عينة شملت 74 كيان مدرج في البورصة، تتنوع نشاطاتها (البناء

التوزيع، البترول، صناعة السيارات...) مع استثناء النشاطات البنكية والتأمين وكانت المعالجة باستخدام معطيات مالية لفترة (1989، 1990، 1991)، حيث كانت الخيارات المحاسبية المتعلقة بالاهتلاكات، فارق الاقتناء، المخزونات، تعهدات التقاعد.

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

- في السياق الأمريكي الخيارات المحاسبية المتعلقة بالاهتلاكات تتأثر سلبا مع حجم مؤسسات، حيث نجد مؤسسات الكبرى

تحدد سياسات الاهتلاك وفق طريقة الاهتلاك المتصاعد مقارنة بالاهتلاك الخطي وهذا يتوافق مع الفرضيات النظرية، أما في سياق

مؤسسات الفرنسية فكان التأثير ايجابي بين حجم مؤسسة وخيارات طرق الاهتلاك؛

- في السياق الأمريكي نجد ان الخيارات المحاسبية المتعلقة بتقييم المخزونات تتأثر سلبا مع حجم مؤسسات، أما في السياق

الفرنسي فلا يوجد تأثير ذو دلالة على خيارات تقييم المخزونات؛

- تتأثر الخيارات المحاسبية المتعلقة بالتعهدات التقاعد ايجابا مع حجم مؤسسات في السياق الأمريكي، أما في السياق الفرنسي

فكان التأثير سلبا بين حجم مؤسسة وخيارات طرق تحديد تعهدات التقاعد؛

- بصفة عامة مؤسسات الكبرى الفرنسية تسعى في اتجاه رفع النتيجة عند تحديد الخيارات المحاسبية لصياغة إستراتيجية السياسات المحاسبية؛

- يكون التأثير ايجابيا لتركيب المساهمين و نسبة الاستدانة على تحديد الخيارات المحاسبية في مؤسسات الاقتصادية الفرنسية، حيث كانت نتيجة الاختبار الفرضية متفقة مع الفرضية للنظرية الايجابية في المحاسبة؛
- في سياق الفرنسي كانت نتيجة اختبار فرضية الحجم عكس الفرضية النظرية الايجابية، حيث تكمن الإشكالية في تباين النتائج عند استخدام رقم الأعمال مقارنة باستخدام مجموع الميزانية عند تحديد حجم مؤسسة.

2- دراسة (Mard، 2005):

تهدف هذه دراسة إلى تحديد ممارسة سلوك إدارة الأرباح في المؤسسة الفرنسية المدرجة، وكذا دراسة العلاقة بين ممارسة سلوك إدارة الأرباح من خلال مؤشر المستحقات بمخائص المؤسسة من جهة بـ (السياسة المالية، الأداء في البورصة، الرقابة) ، وعلاقة ممارسة سلوك إدارة الأرباح بحجم المؤسسة وقطاع النشاط الذي تنتمي إليه من جهة أخرى.
عينة الدراسة: تشمل عينة الدراسة المؤسسات الفرنسية المدرجة في البورصة، في قاعدة DAFSA فترة 1994-1998، تحتوي على 294 شركة تنتمي إلى 11 قطاع نشاط، مع استثناء الشركات المالية (البنك، التأمينات)، يتم قياس ممارسة سلوك إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية باستخدام نموذج Jones1991.
خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

- في القطاعات التي تكون نسبة الاستدانة تفوق 55% تظهر مستحقات اختيارية سالبة خصوصا عند القطاعات التالية: (مواد أولية، كيمياء، خدمات اتصال، النقل)؛

- بالنسبة لمستوى التوزيعات على الأرباح فان المؤسسة التي تحقق معدل مردودية أكثر ارتفاع تقابلها المستحقات الاختيارية أكثر ارتفاع كما أن قطاعات (المواد أولية، التغذية، النقل) تقدم التوزيعات أكبر؛

- نجد أن المؤسسات التي تحقق مستحقات اختيارية موجبة مقابل أداء مرتفع في البورصة، حيث يسمح ذلك بارتفاع الأداء البورصي، كما أن عملية إدارة الأرباح تهدف إلى إعطاء الثقة في السوق المالي؛

- وجود المؤسسات تحقق أداء بورصة منخفض و المستحقات الاختيارية مرتفعة، مما يدل على وجود تأثير سلبي لأجل موجهة الصعوبات في تلك الشركة؛

- بالنسبة لآليات الرقابة من خلال المساهمين وسمعة المديرين تسمح بالحد من ممارسة سلوك إدارة الأرباح، مثلا وجود مدير قوي من المساهمين في المؤسسة كبيرة تعطي ضمان معلومات مالية صادقة؛

- الرقابة من مجلس المراقبة : المؤسسات التي تحتوى على مجلس المراقبة تكون مؤشرات المستحقات الاختيارية فيها كبيرة رغم وجود مجلس المراقبة؛

- الرقابة من محافظ الحسابات : نسبة ممارسة سلوك إدارة الأرباح أكثر ضعف في المؤسسات المراقبة من طرف (Big Six)، كما أن دور المراقبين يكون مهم في غياب مديرين أقوياء أمام المساهمين هذه النتيجة تجيب على فرضية أن نوعية المدققين تسمح بالحد من ممارسة سلوك إدارة الأرباح؛

- وجود تأثير لسياسة المالية على سلوك إدارة الأرباح، حيث أن وجود أداء بورصة ضعيف يمثل حافز لممارسة سلوك إدارة الأرباح؛

ثانيا: محددات سلوك إدارة الأرباح: تتنوع محددات سلوك إدارة الأرباح غير أن المحددات المرتبطة بالهيكل المالي هي:

1- التقليل من تكاليف التمويل :

يستخدم سلوك إدارة الأرباح لتقليل تكاليف التمويل من خلال تخفيف الضغط لكل من الدائنين و الأسواق المالية، حيث يتمثل ذلك الضغط في فرض بنود صعبة عند انجاز عقود الاقتراض، مما يدفع للتلاعب بالأرباح من طرف مسيري المؤسسات من اجل الحصول على تمويل خارجي مناسب وبأقل تكلفة (Scott n, İrem, & Min, 2002)، كما تعتمد السياسات المحاسبية على الهيكل المالي للمؤسسة من خلال التأثير في التقارير المالية باستخدام إدارة الأرباح (Ahmed, 2007). في المقابل يمارس أصحاب الحصص في المؤسسة ضغطا كبيرا ، ويعود السبب في ذلك إلى محاولة رفع مستوى الثقة في الحصص وكذا ضمان استمرار تلك الثقة (Marcia, Alan J, Anthony, & Hassan, 2006)، حيث أن اتساع مجال التمثيل للمؤسسات الاستثمارية مقابل حضور مديرين مستقلين ضمن مجلس إدارة المؤسسات يحد من استخدام المستحقات التقديرية عند إدارة الأرباح (Marcia, Alan J, Anthony, & Hassan, 2006).

2- انخفاض الأداء عند التداول على أوراق المؤسسة المالية :

تبرز ضرورة تقديم إثباتات محاسبية وذلك عند تحقيق أداء إيجابي مما تصعب عملية التلاعب بالنتيجة المحققة، غير أن سعي المديرين إلى إيجاد ظروف حسنة للتفاوض أين تسمح بتقديم رسالة قوية لسوق قد تنعكس إيجابا على العوائد غير العادية ضمن عمليات الاستحواذ والاندماج، في المقابل تبرز فرضية أساسية عند تعيين مديرين جدد المؤسسة وهي السعي نحو تصفية الخسائر نظرا لسهولة ربطها بالمديرين السابقين مما يتيح فرصة تحقيق سمعة أفضل للمؤسسة أي أن استخدام المديرين لإدارة الأرباح يكون بالزيادة لأجل إخفاء صعوبات المرتبطة بضعف أداء المؤسسة في البورصة (Yves & Marsat, 2009)، هذا ما يفسر وجود مستوى مرتفع للمستحقات الاختيارية عند تحقيق أداء منخفض في البورصة، يسمح التأثير السلبي لمحاولة المديرين مواجهة صعوبات ضعف أداء المؤسسة في البورصة (Yves & Marsat, 2009) غير أن وجود أداء ضعيف كذلك يعتبر دافع لإدارة الأرباح، حيث يختار المديرين التنفيذيين عند الضرورة الحد الأقصى للخسائر (Yves & Marsat, 2009). في المقابل تبرز فرضية أساسية هي تنظيف الحسابات (Djama & Boutant, 2006/2)، وذلك من خلال اتخاذ المديرين لقرارات محاسبية لها تأثير سلبي على النتيجة في المؤسسات التي تعاني صعوبات في الأداء البورصي (Yves & Marsat, 2009)، حيث يفسر ذلك وجود علاقة تأثير سلبية ذات دلالة إحصائية لعامل الأداء في البورصة و الخيارات المحاسبية للمديرين (Djama & Boutant, 2006/2) في المقابل نجد علاقة الوسطاء الماليين مع المستثمرين وأصحاب الديون، حيث يدفع الجمهور مبالغ لأجل توضيح المعلومات الغامضة المتضمنة في التقارير (Alex Edmans & Heinle, 2016)، وتتمثل في أهمية العقبات التي تواجه تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقنية التمويل عن طريق شركات رأس المال المخاطر كبديل للتمويل مستحدث لنظام التمويل التقليدي، حيث تم دراسة حالة شركة رأس المال المخاطر sofinance الجزائر من حيث النشاط، الاستثمارات (بن ساعد و صابور 2019).

المحور الثاني: الدراسة التطبيقية :

أولا :الطريقة والأدوات : تعتمد الطريقة والأدوات المستخدمة على بناء الفرضيات ثم قياس مؤشرات بالاضافة الى بناء نموذج الدراسة .

1- بناء فرضيات الدراسة :

توجه المؤسسة مخاطر مرتبطة بالتركيب المالية حيث يعد معدل الاستدانة اهم عامل مؤثر على إدارة الأرباح (Djama & Boutant, 2006/2)، وتكون القطاعات التي تتمتع بنسبة استدانة أكثر من 55% أكثر القطاعات التي تظهر مستوى مستحقات

اختيارية سالبة (Yves & Marsat, 2009) خاصة قطاعات صناعة (مواد أولية، كيمياء،...)، كما أن تأثير نسبة الاستدانة على تحديد الخيارات المحاسبية يكون ايجابيا في سياق المؤسسات الاقتصادية الفرنسية (Toufik, 1995)، تفسر هذه النتيجة الفرضية الأساسية للمقاربة النظرية الايجابية في المحاسبة.

- تعتمد المؤسسات البنكية في دراسة جدوى منح القروض على عدة مؤشرات من أهمها نسبة الهيكل المالي، حيث تبين نسبة الديون إلى الأموال الخاصة ويكون القرار ايجابيا حول منح القروض أكثر ارتباطا بانخفاض تلك النسبة، حيث أن المديرين يمارسون إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية لأجل تخفيض نسبة الهيكل المالي مما يسمح بتحسين ظروف الحصول على القرض، بناء على ما سبق يمكن بناء الفرضيات التالية:

- وجود علاقة ارتباط معنوية بين المتغير الإحصائي (معدل الاستدانة الصافية) والمتغير الإحصائي (إدارة الأرباح)؛

- وجود علاقة ارتباط معنوية بين المتغير الإحصائي (معدل الديون) والمتغير الإحصائي (إدارة الأرباح)؛

- وجود علاقة ارتباط معنوية بين المتغير الإحصائي (معدل الديون القصيرة) والمتغير الإحصائي (إدارة الأرباح).

- قياس متغيرات البحث: تتضمن متغيرات الدراسة مؤشرات حول (معدل الاستدانة الصافية، معدل الديون القصيرة، معدل الديون، سلوك إدارة الأرباح)، حيث تستخدم مؤشرات الاستدانة لاختبار أهمية قيود المالية للديون في المؤسسة، حيث تقاس بما يلي:

- نسبة الاستدانة الصافية = قيم الاستدانة الصافية / الأموال الخاصة

- نسبة الديون الإجمالية = مجموع الديون / مجموع الأصول المحاسبية الصافية

يمكن اختبار الارتباط بين مستوى الديون والاختيار المحاسبي بالنسبة للاستثمارات الملموسة، ويسمح التمييز بين مستوى الديون

على المدى القصير وطويل بتبيان حقيقة الصعوبات المالية التي توجه المؤسسات حيث نجد:

- نسبة الديون القصيرة = مجموع الأصول الصافية / مجموع الديون القصيرة

2- بناء نموذج البحث :

يسمح نموذج الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة بتحديد قيم المتغير التابع تفعيل الاستثمارات الملموسة من خلال مؤشر

ويكون كالآتي :

- حيث أن :

- $AND_{i,t}$: تمثل المستحقات الاختيارية (إدارة الأرباح) عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛

- $DCT_{i,t}$: تمثل معدل الديون القصيرة عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛

- $DFT_{i,t}$: تمثل نسبة الاستدانة الصافية عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛

- $DIT_{i,t}$: تمثل معدل الديون الإجمالية عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛

ثانيا: النتائج ومناقشتها:

يحتوي هذا الجزء على نتائج التجربة الإحصائية التي يشمل نموذج انحدار متعدد للمتغيرات مؤشر الهيكل المالي بالمتغير المستقل سلوك إدارة الأرباح، أما الجزء الثاني فيشمل تحليل تلك النتائج وفق الأدبيات المحاسبية التي تشمل المعرفة المرتبطة بموضوع وذلك في سياق بيئة الأعمال الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

1- النتائج: تتمثل النتائج الإحصائية للبحث فيما يلي:

(1) معاملات الارتباط للنموذج بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة :

بلغت قيمة معامل الارتباط في النموذج 14.9 %، مما يدل على أن علاقة المتغيرات المستقلة (معدل الاستدانة الصافية، معدل الديون القصيرة، معدل الديون) مع المتغير التابع سلوك إدارة الأرباح هي علاقة طردية، ومنخفضة هذه العلاقة تساوي 14.9، حيث بلغت قيمة معامل التحديد في النموذج 0.022 %، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة (معدل الاستدانة الصافية، معدل الديون القصيرة، معدل الديون) تفسر مقدار 0.022 من التغيير الحاصل في المتغير التابع سلوك إدارة الأرباح (نموذج التنبؤ ذات نوعية مقبولة) حيث يبقى 06.3 % من التغييرات تفسرها متغيرات أخرى.

قيمة F-statistic تساوي 1.516 وهي غير معنوية عند مستوى أقل من 0.05، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة (معدل الاستدانة الصافية، معدل الديون القصيرة، معدل الديون) غير قادرة على التنبؤ بالمتغير التابع سلوك إدارة الأرباح.

2) المعنوية الإحصائية للنموذج بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

نلاحظ من خلال الجدول رقم 01 أن معنوية الانحدار تختلف بين المتغيرات المستقلة حيث نجد أن المتغيرات التالية ليست معنوية لأن قيمة Sig أكبر من 0.05 : Sig : 0.05، معدل الديون القصيرة (0.949) Sig، معدل الديون (0.299) Sig، أما المتغير المستقل معدل الاستدانة الصافية (0.034) Sig فكانت معنوية لأن Sig أقل من 0.05.

يحتوي الجدول رقم (1) على نتائج تحليل التباين من أجل اختبار معنوية الانحدار، حيث أن الفرضية الصفرية تبين أن الانحدار غير معنوي أما الفرضية البديلة فتبين أن الانحدار معنوي، كما نجد من خلال الجدول رقم (1) : أن Sig (0.212) أي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، مما يدل على رفض فرضية البديلة وقبول الفرضية العدم (الانحدار غير معنوي)، كما يبين وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة (معدل الاستدانة الصافية، معدل الديون القصيرة، معدل الديون) من جهة والمتغير التابع (سلوك إدارة الأرباح) من جهة أخرى، في المقابل يدل قبول الفرضية العدم على عدم معنوية الانحدار.

جدول رقم (01) : يوضح النتائج الإحصائية لارتباط المحددات (معدل الاستدانة الصافية، معدل الديون القصيرة، معدل الديون) بالمتغير المستقل سلوك إدارة الأرباح باستخدام الانحدار الخطي المتعدد.

Dependent Variable				
Unstandardized Coefficients				
Independent Variables	B	Std. Error	T	Sig
(Constante)	0.157-	0.2	0.789-	0.431
معدل الاستدانة الصافية	0.741	0.347	2.132	0.034
معدل الديون القصيرة	0.000-	0.001	0.064-	0.949
معدل الديون	0.351-	0.337	1.041-	0.299
R	0.149			
R ²	0.022			
R ² ajusté	0.008			
F-statistic	1.516			
Sig	0.212			

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد مخرجات SPSS 22

جدول رقم 02 يوضح النتائج الاحصائية لارتباط بين متغيرات الدراسة باستخدام الانحدار الخطي المتعدد

		س إدارة الأرباح	م الاستدانة الصافية	م الديون القصيرة	م الديون
Sig	س إدارة الأرباح		0.130	0.003	0.002
	م الاستدانة الصافية	0.032		0.062	0.501
	م الديون القصيرة	0.485	0.191		0.042
	م الديون	0.487	0.000	0.275	

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد مخرجات SPSS 22

معامل الارتباط و المعنوية الإحصائية بين كل متغيرين من النموذج :

انطلاقا من الجدول رقم (2) و نجد ما يلي:

- معامل الارتباط موجب (0.130) و معنوي (0.032) بين معدل الاستدانة الصافية و سلوك إدارة الأرباح ؛
- معامل الارتباط موجب (0.003) وغير معنوي (0.485) بين معدل الديون القصيرة و سلوك إدارة الأرباح ؛
- معامل الارتباط موجب (0.002) وغير معنوي (0.487) بين معدل الديون و سلوك إدارة الأرباح ؛
- معامل الارتباط موجب (0.042) و غير معنوي (0.191) بين معدل الديون و معدل الديون القصيرة ؛
- معامل الارتباط موجب (0.501) و معنوي (0.000) بين معدل الديون و معدل الاستدانة الصافية ؛
- معامل الارتباط موجب (0.062) وغير معنوي (0.275) بين معدل الاستدانة الصافية و معدل الديون القصيرة.

2- مناقشة النتائج :

تتضمن مناقشة النتائج كل من تحليل النتائج واختبار الفرضيات.

2-1 تحليل النتائج :

تعتبر البنوك التجارية في الجزائر مملوكة كليا للدولة مقابل وجود بنوك أجنبية خاصة، حيث تدخل البنوك ضمن آليات التي تسمح بتطبيق السياسات الاقتصادية للسلطة العليا، أين يظهر جليا وجود لانعكاس القرارات السياسية على الإستراتيجية المالية الأساسية للبنوك، ويتجلى هذا الانعكاس في التأثير على معايير قرار قبول منح القروض مثل:

- إعطاء الأولوية في منح القروض للبرنامج الحكومية المرتبطة بدعم وترقية الاستثمار الجزائرية ، حيث تميز بين معيارين البيئة الاقتصادية الجزائرية و تخص أولوية المناطق، وأولوية قطاع النشاط ؛
 - تخضع قيمة القرض الإجمالية لمعيار تدريجي يجسد تدرج مستوى اتخاذ القرار بخصوص منح القروض؛
 - تعتمد القرارات الإيجابية المتعلقة بمنح القرض على آليات إضافية وذات أهمية تتمثل في رهن العقارات؛
 - تدخل صلاحيات قرار منح القروض للمتعامل الأجنبية ضمن مهام الإدارة العليا للبنك؛
 - غياب لاعتماد قرارات منح القرض على دراسات معمقة لجدوى المشاريع.
- توجد بعض الإجراءات عند المفاضلة بين المتعاملين الاقتصاديين في طلب القروض، وتتمثل فيما يلي :
- أن يكون المتعامل ذات أولوية في إطار برنامج دعم وتطوير الاستثمار؛
 - أن يمارس نشاط المتعامل في المناطق ذات الأولوية بالنسبة لبرنامج التنمية الاقتصادية؛
 - أن يكون المتعامل ضمن القائمة المعنية ببرنامج إعادة الهيكلة أو " التطهير المالي".

كما سبق وتستننتج المديرين لا يسعون إلى التأثير في قرار منح القروض باستخدام آلية نسبة الاستدانة الصافية المنسوبة إلى مجموع الأموال الخاصة (نسبة الهيكل المالي) في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث يفسر هذا وجود علاقة ارتباط موجبة (0.149) و غير معنوية (Sig=0.212) بين المتغيرات المستقلة (معدل الاستدانة الصافية، معدل الديون، معدل الديون القصيرة) والمتغير التابع (إدارة الأرباح)، مما يدل على عدم إمكانية استخدام المتغيرات المستقلة (معدل الاستدانة الصافية، معدل الديون، معدل الديون القصيرة) والمتغير في التنبؤ بقيم إدارة الأرباح.

2-2) اختبار الفرضيات :

تعتبر نسبة الهيكل المالي ضمن المؤشرات الأساسية والمعتمدة من قبل المؤسسات البنكية عند دراسة جدوى منح القروض، غير أن النتائج الإحصائية بينت وجود علاقة ارتباط غير معنوي (Sig=0.212) بين المتغيرات المستقلة (معدل الاستدانة الصافية، معدل الديون، معدل الديون القصيرة) والمتغير التابع (إدارة الأرباح)، حيث يدل ذلك على عدم إمكانية استخدام قيم المتغيرات المستقلة (معدل الاستدانة الصافية، معدل الديون، معدل الديون القصيرة) للتنبؤ بقيم إدارة الأرباح، حيث تختلف هذه النتيجة مع فرضيات التالية:

- وجود علاقة ارتباط معنوية بين المتغير الإحصائي (معدل الاستدانة الصافية) والمتغير الإحصائي (إدارة الأرباح)؛
- وجود علاقة ارتباط معنوية بين المتغير الإحصائي (معدل الديون) والمتغير الإحصائي (إدارة الأرباح)؛
- وجود علاقة ارتباط معنوية بين المتغير الإحصائي (معدل الديون القصيرة) والمتغير الإحصائي (إدارة الأرباح).

ويدل ذلك عدم سعي مديري المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى التأثير على قرارات منح القروض باستخدام آلية معدل الاستدانة، حيث لا تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Toufik, 1995) للمؤسسات الاقتصادية الفرنسية الذي يرى وجود لتأثير إيجابي مرتبط بنسبة الاستدانة على تحديد الخيارات المحاسبية، كما ان دراسة (Djama & Boutant, 2006/2) التي خلصت الى أن معدل الاستدانة عامل مؤثر بشكل أساسي في إدارة الأرباح، ويرى (Mard, 2005) أن القطاعات التي تحقق معدل استدانة يفوق 55٪ تظهر فيها مستحقات اختيارية سالبة، خاصة عند القطاعات التالية : (مواد أولية، كيمياء...).

الخلاصة:

تختبر هذه الدراسة علاقة الارتباط الإحصائية بين دوافع سلوك إدارة الأرباح (مؤشرات الهيكل المالي) من جهة ومؤشر إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية) من جهة أخرى، وذلك ضمن بيئة أعمال المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث تسمح بتحديد مستوى الارتباط الحاصل بين سعي المديرين لممارسة إدارة الأرباح باستخدام التلاعب بالمستحقات في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث خلصت الدراسة من خلال التجربة الإحصائية إلى النتائج التالية :

- وجود مؤشرات تؤكد ممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للممارسات سلوك إدارة الأرباح من خلال مؤشر المستحقات الاختيارية
- تبرز أهمية اقل عند استخدام مؤشرات الهيكل المالي في التنبؤ (معنوية الارتباط الإحصائي). بمستويات المستحقات الاختيارية كمؤشر لسلوك إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- وجود علاقة ارتباط معنوية بين مؤشر معدل الاستدانة الصافية ومؤشر ممارسة سلوك إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية)؛
- وجود علاقة ارتباط غير معنوية بين مؤشر معدل الديون القصيرة ومؤشر ممارسة سلوك إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية)؛
- وجود علاقة ارتباط غير معنوية بين مؤشر معدل الديون ومؤشر ممارسة سلوك إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية).

جدول رقم 03: يوضح قائمة المؤسسات الاقتصادية المكونة لعينة الدراسة

Liste des entreprises (Échantillon d'étude)			
01	ADE OUARGLA	36	SARL ENARGY TECH ECMCI
02	ATM MOBILIS	37	SARL GLOBAL TASSILI
03	BATISUD BISKRA	38	SARL LA MOUSSE DU SUD
04	BATISUD CESBATISUD OUARGLA	39	SARL LYNATEL OUARGLA
05	BATISUD CONSOLIDE	40	SARL MCTS
06	BATISUD SPA CAC	41	SARL NOUHA
07	BATISUD UNITE MEDEA	42	SARL OUADJDII BRIQUE
08	BAYAT CATERING SPA	43	SARL OURIL BAKAKA
09	E,NA,GEO	44	SARL PEROTECH MCTS
10	ENAFOR	45	SARL RAGHOUAT ELDJANOUB
11	EPE ETRACOB SPA	46	SARL SGT SUD
12	ERAD STIF MOULINS DES OASIS TGT	47	SARL TEMACINE BRIQUE
13	EURL EDIYA	48	SNC TASSILI
14	EURL MORCHED	49	SNVI SPA
15	EURL PETROFAC ALGERIA	50	SONATRACH
16	EURL SAG TASSILI	51	SONELGAZ CONSOLIDE
17	GRANDE BRIQUETERIE DES OASIS	52	SONELGAZ DD OUARGLA RURAL
18	HOTEL ELMEHRI	53	SONELGAZ DD OUARGLA URBAIN
19	HOTEL RYM	54	SPA PLGITE BATI
20	LTPSUD	55	SPA ALFAPIPE
21	MAISON DE L'ENSEIGNANT OUARGLA	56	SPA ALGERIE TELECOM
22	N P S EX SEMS OUARGLA	57	SPA ALGERIE TELECOM OUARGLA
23	PETROFAC	58	SPA BASP
24	SAIPEM CONTRACTING ALGERIE	59	SPA BATI-SUD
25	SARL BATIMENT	60	SPA BIOPHARM
26	SARL BMO TOUGGOURT	61	SPA CEVIRAL
27	SARL BRIQUE TERIE KHADIDJA	62	SPA E N T P
28	SARL BRIQUETERIE NEZLA	63	SPA E.N.S.P
29	SARL BRIQUETERIE SBMT	64	SPA HESP
30	SARL BRIQUETTEREI SEKHER	65	SPA MESP
31	SARL BRIQUETTERIE BOUSTANE	66	SPA NAFTAL
32	SARL BRIQUETTERIE HADJA MAMA	67	SPA NCA-Rouiba SPA
33	SARL DJABRI	68	SPA SCIMAT
34	SARL DJEGHEL MOHAMED	69	SPA SDO DD ORAN
35	SARL EL HACHEMI ET FILS	70	SPA WESP

المصدر: من إعداد الباحثين

الإحالات والمراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية

- بن ساعد عبد الرحمان صابور سعاد، رأس المال المخاطر ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة حالة شركة SOFINANCE، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية- العدد الخامس، فيفري- المركز الديمقراطي العربي-برلين-ألماني، شباط 2019.

References in english

- Ahmed, S. (2007). Transformation in Accounting Policies Impact on Earning Management of Pakistan International Airlines – PIA ,. etats unis: journal.
- Alex Edmans, M. S., &Heinle, C. H. (2016, .May 3). The Real Costs Of Financial Efficiency When Some Information Is Soft . The Review Of Finance, 78-105
- Djama, C., & Boutant, J. (2006/2). « Stratégie comptable des dirigeants et parité d'échange : le cas des fusions françaises ». france: Comptabilité - Contrôle - Audit.
- Marcia, M. C., Alan J, M., Anthony, S., & Hassan, T. (2006). ,Earnings Management, Corporate Governance, and True Financial Performance:. journal , 01.
- Mard Yves و Sylvain Marsat. (3 Tome 15, 2009). « La gestion du résultat comptable autour d'un changement de dirigeant en France . Comptabilité - Contrôle - Audit, ،10.3917/cca.153.0141.
- Richardso Scott n ، Tuna İrem و Wu Min. (October, 2002). Predicting earnings management: The case of earnings restatements . University of Pennsylvania ،01.
- Saada Toufik. (/2 Tome 1 : 10.3917/cca.012.0052, 1995). Les déterminants des choix comptables. Étude des pratiques françaises et comparaison franco-américaine ». Comptabilité - Contrôle - Audit ،52-74.
- Yves Mard. (2005). VERS UNE INFORMATION COMPTABLE PLUS TRANSPARENTE : L'APPORT DES RECHERCHES PORTANT SUR LA GESTION DES RESULTATS COMPTABLES. Comptabilité et Connaissances, ،CD-Rom.